

2003

2003 / 20

معالي وزير الخارجية،  
أصحاب الدولة والمعالي والسعادة،  
الضيوف الأكارم،

بدايةً، أرجو يا صاحب المعالي أن أتقدم منكم بجميل العرفان وخالص التقدير على ما لقيناه من ترحيبٍ ومشاركة في هذه المناسبة التي نعلن فيها إصدارَ تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني. ومن دواعي سرورنا أن يحتضن الأردن في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني إشهارَ هذا التقرير، وأن يتيحَ لفريقه أن يخاطبَ كاملَ الشعب العربي من عمان، عمانَ التي لم يضق صدرها عن إتاحة مساحةٍ للرأي والرأي الآخر. فلا غرو أن نجد فيها اليوم منبرا ومنازة لحرية التعبير، خدمةً لقضايا النهضة في عموم الوطن العربي. كما أود أن أعبر عن مشاعر الترحاب والحفاوة بضيوفنا الأفاضل، الذين تكبدوا مشقة الحضور، ووفدوا إلى الأردن من مختلف الأقطار العربية، يجمعنا معهم إيمانٌ بقدرة هذه الأمة وغيره على مستقبلها.

لقد مر أكثرُ من عامٍ على إصدار تقرير التنمية الإنسانية الأول، الذي أطل على أحوال التنمية الإنسانية في الوطن العربي، مشيدا بإنجازاتها، مشخصا نواقصها، ومشيرا إلى سبل تعزيزها. والتنمية الإنسانية، كما أسس لها ذاك التقرير، هي رديف النهضة. ذلك أنها تسعى إلى تحقيق الرفاه الإنساني الراقي الذي تتخللُ جنباته الحرية، ويشيعُ فيه الإبداعُ والعمل الخلاق، وتفتحُ فيه تخوم المعرفة، ويتمتع فيه الناسُ بالعيش اللائق والحياة الكريمة. وقد كان استقبال المثقفين العرب للتقرير الأول، تأييدا واختلافاً، برهانا على حيوية هذه الأمة، وحرص أبنائها على تقريب المتباعد من الطموحات، وإغناء الواقع بالإنجازات.

أيها السيدات والسادة الأفاضل

بقدر ما يتيح لي الوقت المخصص، ائذنوا لي أن استصحبكم في جولة سريعة في ثنايا التقرير الثاني وطياته، لنقف على حال المعرفة في الوطن العربي، نشرنا وإنتاجا، ونلحظ حاضناته الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثم نستعرض ملامح الرؤية الاستراتيجية المقترحة لتعزيز المعرفة: اكتسابا، وتوطينا، وإبداعا.

وقبل أن نلج في موضوع المعرفة، لا بد أن نذكر أن سنتين قد مرتا بين بدء الإعداد للتقرير الأول وإعداد التقرير الثاني. ولم تكن هذه الفترة بنظر فريق التقرير مجرد سنتين عابرتين. فقد طفحت بالأحداث التي هزت العالم، وزلزلت المنطقة العربية. ففي عام 2002، أعاد الجيش الإسرائيلي احتلال الأراضي الفلسطينية بكاملها تقريبا، مرتكبا سلسلة من جرائم التدمير والترويع والقتل، وصفتها منظمات دولية، بجرائم حرب، خاصة في جنين ونابلس. وخلف الاجتياح وراءه دمارا لم تتج منه المدارس أو المساجد والكنائس، ولا أشجار الزيتون. وما زال الاحتلال، بإجراءاته التعسفية، يدمر قدرات المجتمع الفلسطيني، ويقوّض آماله في بناء دولته وتقرير مصيره.

وفي عام 2003 سقط العراق تحت احتلال جسد مخططات إعادة تشكيل المنطقة العربية من الخارج، لأغراض قوى أجنبية. وخلال العامين المنصرمين، اتسعت عمليات التضيق على الحريات في العالم أجمع، وبخاصة في الولايات المتحدة، تحت ذريعة الحرب ضد الإرهاب. فانتُهكت الحريات المدنية والسياسية، وبخاصة للعرب والمسلمين. وسُمح باعتقالهم وتوقيفهم إداريا دون محاكمة، أو حتى توجيه تهمة. وأصبحوا، على عكس القاعدة القانونية، متهمين حتى تثبت براءتهم. وتعرض الدين الإسلامي لموجة ظالمة من التحريض والتشهير والنقد، ثم عن

جهل عميق في كثير من الأحيان، وافتراءٍ صريح في أحيان أخرى. وكان جلاله الملك عبدالله الثاني هو الأكثرُ تعبيراً عما يعاينيه العرب والمسلمون من جراء عمليات العزل العرقي، عندما اشار، في كلمته إلى القمة الإسلامية، إلى أن الاتهام المُسبق للمسلمين أصبح يمثل أبشع صور الإرهاب.

ومن عادة الأحداث أن لا تظهر نتائجها إلا بعد حين. لكن هذه الأحداث كانت ناطقة في تداعياتها الأولية. وهي، في قوة فعلها، قد تكبّل خطوات التنمية في المجتمعات العربية، وتسبّق إلى رسم صورة لها على غير ما نريد. ولا ريب أن تحدي بناء التنمية الإنسانية في ظل هذه المستجدات أضحى أكثرَ خطورةً وأشقَّ منالاً.

وفي مواجهة هذه التحديات الخارجية، تطمّحُ سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية إلى حفز رؤية استراتيجية، تبلورها النخب العربية وتتوخى إعادة تشكيل المنطقة من الداخل، خدمة لأغراض التنمية الإنسانية فيها، وإلى تعميق حوار عربي خالص حول سبل تحقيق العزة والمنعة والحياة الفضلى لأبناء هذا الوطن الكبير وبناته. ويبقى منطلق هذا الحوار أن الإصلاح الذاتي المبني على نقدٍ صريح ورصين ومتوازن للذات هو البديل الصحيح، إن لم يكن الوحيد، لمخططات إعادة تشكيل المنطقة، بل إعادة صياغة الهوية العربية من خارجها.

أيها السيدات والسادة،

لقد غدت المعرفة في عالم اليوم مفتاح النهضة والنماء. فهي التي ترسم الحدود الفاصلة بين الثراء والفقر، وبين القدرة والعجز، وبين الإنجاز الإنساني والإحباط. وتستطيع الدولة القادرة على حشد المعرفة وإنتاجها ونشرها أن ترتقي بمستوى

التنمية فيها، وتأخذ بيد مواطنيها إلى مدارج النمو والازدهار، وتتبوأ المكانة التي تستحقها على مسرح العالم المعاصر. فأين نحن العرب من عالم المعرفة نشرنا وإنتاجا؟

إن التعليم هو المكون الأهم في منظومة نشر المعرفة. وثمة إنجازات كبيرة، كما يبين التقرير، في العديد من البلدان العربية على صعيد التوسع في التعليم ونشره. ولكن رغم هذا التوسع الكمي المشهود، والمستويات العالية لتأهيل الأساتذة والمدرسين، فإن نظامنا التعليمي يواجه تحدياتٍ جديّة من حيث نوعيته وجودته. فما نزال نعاني من اكتظاظ الصفوف، وقصور المرافق، وانخفاض الأداء في مباحثٍ أساسية كالرياضيات والعلوم. وما زلنا نشدّد على التعليم التلقيني الذي يضع الأفعال على العقول، فلا تتدبر ما ترى، ولا تنظر فيما تجد، بل تألف الحفظ والتكرار، وتستسيغ الاتباع والتقليد. وإذا أخذنا بالاعتبار نوعية التعليم لقياس رأس المال البشري العربي، كما يقول التقرير، فإن معظم الدول العربية قد أهملت عملية تقييم نوعية التعليم فيها، مما سمح بتردي نوعيته، وانفصاله عن حاجات المجتمع وسوق العمل كليهما.

وفي حقل وسائل الإعلام، وهي من أهم آليات نشر المعرفة، يلاحظ التقرير أن جلّها لا يرقى إلى متطلبات بناء مجتمع المعرفة، وأن سمات عامة تميز الخطاب الإعلامي العربي، وبخاصة الرسميّ منه، وتجعله كابحاً للابتكار، ومانعاً للتفاعل، ومحبطاً للمبادرات. فلن نجد في ثنايا الخطاب الإعلامي، في عمومته، إلا السلطة تبرز في مضمونه، وتتبدى في تفاصيله، وتهيمن على قيمه. ولن نجد المتابع فيه، غالباً، إلا رأياً واحداً تُغيبُ معه الآراء الأخرى.

وفي خضم هذا الحال تسطع إضاءاتٌ على امتداد المنطقة، تنبئ بحركةٍ تتمرد على الواقع، وتتطلع إلى التغيير، نراها في بعض الفضائيات والصحف العربية. فرغم

استمرار هيمنة الإعلام الرسمي ذي الرأي الواحد على الساحة الإعلامية، دخلت وسائل الإعلام العربية مرحلة جديدة تتميز بعنصر المنافسة لصحف ووسائل إعلام ظلت، لحقبٍ طويلة، تتمتع باحتكار القارئ والمشاهد العربي. وأصبحت صحفٌ وقنواتٌ عربية قادرةً على منافسة أعتى المؤسسات العالمية في السَّبْق على الخبر والصورة. فبثت روحاً جديدة في منظومة الإعلام العربي تتسم بالانفتاح على الحوار، وعمق التحليل، والتوسع في هوامش الحريات.

أما في مجال إنتاج المعرفة، فيكشف التقرير تبايناتٍ كبيرةً تتراوح بين الشح في بعض المجالات، والإبداع في مجالات أخرى. فمن جهة، يشكو البحث العلمي في البلدان العربية من تدني مستوى الإنتاج فيه، وضعفٍ في مجالات البحث الأساسي، وشبه غيابٍ في الحقول المتقدمة، مثل تقانة المعلومات. ويعاني البحث العلمي من انخفاض الإنفاق عليه، وغياب الدعم المؤسسي له، إضافةً إلى انخفاض أعداد المؤهلين للعمل فيه.

أما الإنتاج العلمي في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، فيخضعُ في العالم العربي لقيود كثيرة. وتتدخل السياسة والقوانين المتصلة بها، بشكل مباشر أو بقنوات غير مرئية، في رسم الخطوط الحمراء له.

وحينما ننقل عدسة الرؤية إلى حال الإنتاج الأدبي والفني، تتكشف لنا صورٌ مختلفة. فمقارنةً بضعف الإنتاج المعرفي العربي في البحث والتطوير التقني، ومحاصرته في مجال الإنسانيات، تزخر المجتمعات العربية بإبداع أدبي وفني متميز يرقى إلى أعلى المستويات العالمية، وتسطع الصور الإبداعية في ميادين كثيرة منه. وهي ثمرة لجهد خلاق لا يحتاج إلى أدوات بحثٍ باهظة الكُلف أو لدعم مؤسسي.

بيد أن الإنتاج الأدبي يعاني من تحديات رئيسية، أهمها قلة عدد القراء، وضعف القوة الشرائية للقارئ العربي. وينعكس هذا جلياً في أعداد الكتب المنتجة في العالم العربي. فرغم أن العرب يمثلون خمسة بالمئة من سكان المعمورة، إلا أننا ننتج واحداً بالمئة مما ينتجه العالم من الكتب. وعلاوة على ذلك، فإن العدد القليل نسبياً الذي ننتجه من الكتب لا يتحرك بسهولة عبر الأسواق العربية، نظراً للقيود التي يفرضها إثنان وعشرون رقيباً عربياً. وكان من نتائج ذلك حرمان شعوبنا من الوصول إلى جميع الأفكار الجديدة والأعمال الإبداعية.

أيها السيدات والسادة الأفاضل

هذا هو حال المعرفة، نشرا وإنتاجا، في بلداننا العربية. لكن كيف آل إلى ما هو عليه؟ عوامل كثيرة تحتاجها المعرفة حتى تزهر، فأياها أكثر افتقاراً وغياباً؟ فالمعرفة تحتاج إلى نسق لإدارة وتنظيم اكتسابها، وهي تتطلب رحماً ثقافياً خصباً يحتضنها حتى تبلغ كمالها، وهي تستدعي بنية اقتصادية واجتماعية تحيطها بالعناية والرعاية حتى يقوى ويستقيم عودها. وهي لا غنى لها عن مناخ سياسي يفتح مكامن الإبداع فيها.

إن جوهر الثقافة العربية الممتد عبر التاريخ، يمكن أن يحمل إقامة مجتمع المعرفة باقتدار في الألفية الثالثة. بل إن متانة الثقافة العربية وغناها يمكن أن يعززا قدرة المجتمعات العربية في التعامل مع تيارات العولمة الجارفة. فالدين الإسلامي، وهو المكون الأهم في منظومة الثقافة العربية، يحض على ارتياد العلم وإقامة مجتمعات المعرفة. ولعل عصر الازدهار العلمي العربي، والذي اُتسم بتأزرٍ قوي بين الدين، ممثلاً في الإسلام من جهة، والعلم من جهة أخرى، لخير دليل على ذلك. كما أن

اللغة العربية هي من ثراء المبنى وغنى الإمكانيات بحيث تقدم هي ذاتها فرصا نادرة لتيسير ولوج العرب عصرَ المعلوماتية وتخوم المعرفة. ولكن ما وجدته التقريرُ في البنى الثقافية افتقده في البنى الاقتصادية والسياسية. فمطُ الإنتاج الذي يطغى فيه نشاط استنصاب المواد الأولية ويولد دخلا ريعيا، يصاحبه نمطٌ من الاستثمار يميلُ إلى الإنفاق التفاخري، وينصرف عن بناء القدرات الإنتاجية.

كما أن الأسواق العربية تتسم بغياب المنافسة السليمة، وصغر الحجم. و أدى غيابُ الشفافية والمساءلة في عدد منها إلى وضع باتت فيه مصالح النخب السياسية ورجال الأعمال متلاحمة، بل متطابقة، مما قاد إلى تقليل الميزة التنافسية من توظيف المعرفة. إذ أصبحت أرباح الأنشطة الاقتصادية تستند إلى ما تتمتع به من حظوة في هيكل القوة لا على ما تقدمه من إبداع وابتكار. كما تتميز الأسواق العربية، فرادى، بصغر حجمها. وزاد من ضيق الأفق لهذه الأسواق ضمورُ التعاون العربي، الذي عجز عن ملاحقة التعاون الإقليمي في مناطقَ مختلفةٍ في العالم، وتخلفَ عن متابعة ما سبق أن أقرَّه من اتفاقياتٍ تعاونية، وما أصدره من قرارات اقتصادية. كما أن نسقَ الحوافز في المجتمع يؤثر على اكتساب المعرفة. وهذا النسق ليس إلا مجموعة القيم التي يحتضنها المجتمع، وتتجلى في مظاهرَ معنويةٍ ومادية متنوعة. وقد أصابت الفورة النفطية بعضا من هذه القيم والحوافز. فكادت تضيع قيمة العلم والعالم، وأصبحت القيمة العليا للثروة، بغض النظر عن الوسيلة التي أدت إليها. ولا حاجة بنا اليوم إلى نسق جديد للحوافز قَدَرَ حاجتنا إلى إعادة الاعتبار إلى سلمٍ للقيم كان جزءا من حياتنا الثقافية.

أما السياق السياسي المحابي للمعرفة فيقوم على دعامين أساسيتين: الحرية والقانون. فإن ضاق مجال الحرية، اضمحلَّ الإبداع لدى الأفراد. ويؤدي غيابُ

الحريات إلى هيمنة السلطة السياسية على منظومة المعرفة، مؤسساتٍ وأفراداً. وعندها، تختفي مقاييسُ الجدارة والأهلية في اختيار القائمين على هذه المؤسسات، لتحلَّ محلَّها معايير الولاء والتبعية.

أيها السيدات والسادة الأفاضل

لقد قام تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني بتوصيفٍ شاملٍ لمشهد المعرفة. ومن ثمَّ بسط رؤيةً استراتيجية تقصد إلى إصلاح السياق المجتمعي لاكتساب المعرفة، وترمي إلى تقوية منظومة المعرفة ذاتها في البلدان العربية. وتقوم هذه الرؤية على أركان خمسة:

يقوم الركن الأول على إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح. فتلك حرياتٌ إن ترعرعت ستطلق حرياتٍ أخرى تتضافر معها لتغذية روح البحث العلمي والتقدم التقني. وهي لن تزدهر ما لم يصنُّها جدار عالٍ من القوانين، ترفع القيودَ على التعبير، وتزيل الحَجْرَ على التنظيم، وتحطِّمُ الأصفاذَ التي تُغَلِّ الرأى والفكر. ولا قيمة للقوانين إن لم يتوفر على تطبيقها قضاءٌ نزيهٌ، ومستقلٌ، وفعالٌ يمنع السلطة السياسية والقوى المجتمعية الأخرى على السواء من أن تتجاوزَ هذه الحرياتِ أو تنتهكها. ويكون مسكُ الختام في ذلك كله قيامُ الحكم الصالح، الذي يرسى حقوق المواطنة، وينظم واجباتها، ويعزز أصولَ الحرية والعدل والمساواة بين الناس.

أما الركن الثاني، فهو التعميمُ الشامل للتعليم راقى النوعية، الذي يولي عناية خاصة بطرفي المُتَّصل التعليمي، ويُعنى بتطوير التعلُّم مدى الحياة. وحينما نوسع آفاق التعليم الراقى ينبغي أن لا يغيب عن البال أن عائدَ الاستثمار في بناء الطفولة

وتأهيلها لا يعدُّه مردودٌ آخر. والخطوة الأولى والأهم في مجال التعليم هي التزامُ الدول العربية بالتقييم المستقل والدوري لنوعية التعليم في مراحله كافة.

ويؤكد الركنُ الثالث على توطين العلم وتعميم البحث والتطوير التقاني في جميع النشاطات المجتمعية، واللاحق بعصر المعلومات. فلا مناص من إعداد استراتيجياتٍ تجري في اتجاهين: يركز الأول على إصلاح الأوضاع القطرية، بينما يؤكد الثاني على تعميق التعاون بين هذه الأقطار، مما يستوجب تنسيق سياسات الإصلاح لأنساق العلم والتّقانة.

وينصب الركن الرابع على ضرورة السير حثيثاً نحو بناء نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية. فالنمط الإنتاجي السائد ريعيٌّ، يقوم على استنزاف الموارد الطبيعية. كما يستصحب معه أنساقاً من التوزيع الدخلي، والإنفاق الاستهلاكي، والسلوك الاجتماعي، مما يوجه مسار التنمية بعيداً عن أهداف قيام الاقتصاد المبني على المعرفة.

أما الركن الخامس فهو تأسيس نموذج معرفي عربي أصيل، ومنفتح ومستنير. فأول ما ينبغي في تأسيس النموذج المعرفي تفعيلُ فقه الاجتهاد، وصون حق الاختلاف. ففي ذلك رفعٌ لمحاصرة العقل التي طالت، وإزالةٌ للحجر الذي ران عليه لقرون. ولن يعود الاجتهاد إلا باستعادة جوهره، وهو أن من يبذل الوسع في طلب المعرفة فله العرفان في خطاه، وله الأجر مضاعفاً في صوابه. والتعدد داخل الوطن ينبغي أن يكون موضع اعتراز للمجتمع، لا مدعاةً للتوجس والتنافر. كما أن تراثنا الفكري يهيبُ بنا أن نخرج من ضيق التوقُّع الفكري، والسبات العلمي، إلى

سعة التفاعل الحضاري والفكري مع الأمم الأخرى، والإطلاق على إبداعات الآخرين.

أيها السيدات والسادة الأفاضل

لقد جلت سريعا في تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني جولة لا تصل أعماق معابنته لحال المعرفة، ولا تبلغ دلالات بيناته وحججه، إلا أنها تتوخى شد الأنظار إلى ما نراه من حالها في وطننا العربي، وتومئ إلى بوابات الدخول إلى قلب المجتمع المعرفي. فهو الرائد الذي يصدق أهله بتبيان المخاطر. وهو جهد ومبادرة من مثقفين عرب، لا يدعون الكمال أو العصمة لاجتهادهم، ولكن تسوء هم منزلة العرب بين الأمم، ويشغلهم التفكير في أحوالها، وتعمر قلوبهم الثقة في قدراتها. ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر الجزيل لهم جميعا على جهدهم المميز وعملهم الدؤوب. ويسعدني أن أعرب عن امتنان خاص للدكتور نادر فرجاني رئيس الفريق المركزي للتقرير على إسهامه المبدع ومهنيته الرفيعة وتفانيه في هذا العمل وفاء لقومه. وختاماً، أتقدم ببالغ التقدير لأعضاء المجلس الاستشاري الذين أسدوا للفريق النصح والمشورة والذي ما كان للتقرير أن يصدر دونهما شاملا ورصينا.

أيها السيدات والسادة الأفاضل،

إن الدين والثقافة والتاريخ تحضنا على المعرفة، ولا يقوم حائل دونها إلا بُنى وضعية، في الاجتماع والاقتصاد، وقبل كل شيء في السياسة؛ بنى من صنع البشر. وخليق بالعرب اليوم أن يصلحوا هذه البنى حتى تتبوأ أمتهم المكانة التي تستحق في العالم، إبان ألفية المعرفة.

أشكر لكم حضوركم، وأدعو الله أن يوفقنا جميعا لما فيه خير هذه الأمة وعزة  
أبنائها.